بتاريخ 07 شوال 1445
الاوامر

الجلسة 76

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تَتميمُ الأبحاثِ الكلاميّةِ الحسّاسةِ
لقد حَسَمنا أبحاثَ الجَبر، و قد تَوصَّلنا إلى مبحث "الأمرِ بين الأمرين" فإن الإماميّةَ تَنتَهِجُ هذه المَنهجيّةَ المُميّزةَ وفقاً لصَراحَةِ الرّوايات ـ المُرشِدَةِ لحكم العقل ـ فبالتّالي إنّ هذه الفِكرةَ تَخُصُّ مذهبَ الإماميّ الحقّ فحسب.

و أمّا نظراً للبُعدِ العقليّ فقد بَرهنَ الكلاميُّونَ و الفَلاسِفةُ على حقّانيَّةِ "الأمرِ بين الأمرين"بواسطةِ رفضِ نظريةِ "الجبر" و "التّفويض" فحينما أبطَلُوهما بمختلَفِ الأدلّةِ العقليّةِ و النّقليّةِ فقد انحصرَ ـ عقلاً ـ الحلُّ الوحيدُ و التّفكيرُ السّليمُ على الطّريق الثّالثِ المُحايدِ تماماً.

إذ ـ باختصار ـ إنّ الفِكرةَ الجَبريّة ستَستدعي هدمَ عَدالةِ الله تعالى لأنّ الفاعلَ لو ارتَكبَ ذَنباً لَعاقَبَه الله حتماً رغمَ انقهارِ الفاعل و انعدامِ اختيارِه، و هذا يُمثّلُ الظُّلمَ تماماً، و كذا عقيدةُ التّفويضِ حيث ستُفضي إلى نفيِ التّوحيد الأفعاليّ إذ سيُنتِجُ ـ بالنّهاية ـ حذفَ القدرةِ الإلهيّة و تأثيراتِها التّامّةِ تجاهَ الإنسان تماماً.

فلو ألفَتنا الأنظارَ إلى الآياتِ و الرّوايات، لرأيناها أنّها تُرشِدنا إلى النّتاجِ العقليّ ـ الأمر بين الأمرين ـ أيضاً، فبالتّالي إنّا لم نَتَعبَّد ـ في هذه المسألة الاعتقاديَّةِ الحسّاسةِ ـ بالرّواياتِ لأجل أمرِ المولى فحسب، بل قد اصطَفينا الشّقّ الثالث ـ المُحايدَ ـ نظراً للحَصر العقليّ (من باب السّبر و التّقسيم) حيث قد فَنَّدنا ضَلالةَ الجبر و التفويض، فتَسجَّل الأمرُ بين الأمرينِ لأنّها ـ على أيّةِ حالةٍ ـ قضيةٌ منفصلةٌ حقيقيّةٌ.

و في هذا المِضمارِ قد استَحضَرَ المحقّقُ الخوئيُّ بعضَ الرّوايات قائلاً:

«منها صحيحة يونس بن عبد الرحمن عن غير واحد عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليه السلام قالا: «إنّ اللّهَ أرحمُ بخلقِه من أن يُجبِرَ خلقَه على الذنوب ثم يعذبهم عليها، و اللّه أعز من ان يريد أمراً فلا يكون، قال: فسُئِلا هل بين الجبر و القَدَر منزلةٌ ثالثة قالا: نعم أوسع مما بين السماء و الأرض (و هو الأمر بين الأمرين)»

فبالتّالي إنّ التّعبيرَ الأخيرَ إمّا يُعدُّ:

ـ كنايةً عن عُمقِ هذا المَسلك بحيث مَن أدرَك سِعةَ السّماء و الأرضِ لأدرك واقعَ هذه المَنهجيّةِ.

ـ أو كنايةً عن كَثرة المَعارفِ الدّقيقةِ الكامنةِ في هذا المسلك، و هذا هو الأوجَه.

و منها: صحيحتُه الأخرى عن الصادق عليه السلام قال: «قال له رجل جعلت فداك أجبر اللّه العباد على المعاصي؟ قال: اللّه أعدل

من ان يجبرهم على العاصي ثم يعذبهم عليها، فقال له جعلت فداك ففوض اللّه إلى العباد؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر و النهي، فقال له جعلت فداك فبينهما منزلة؟ قال: فقال: نعم أوسع مما بين السماء و الأرض.

و منها: صحيحة هشام و غيره قالوا: قال أبو عبد اللّه الصادق عليه السلام انا لا نقول جبراً و لا تفويضاً.

و منها: رواية حريز عن الصادق عليه السلام قال: «الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل زعم ان اللّه عز و جل أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظَلَم اللّه عز و جل في حكمه و هو كافر. و رجل يزعُم ان الأمر مفوَّضٌ إليهم، فهذا و هنُ اللّه في سلطانه فهو كافر. و رجل يقول: ان اللّه عز و جل كلف العباد ما يطيقون و لم يكلفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسَنَ حمَدَ اللّه و إذا أساءَ استَغفَرَ اللّه، فهذا مسلِمٌ بالغٌ». بحيث قد بلغَ المطلوب في العقيدة.

و منها: رواية صالح عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن الجبر و القدر فقال: لا جبر و لا قدر و لكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلمها الا العالم أو من علمها إياه العالم». و منها: مرسلة محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام قال: «لا جبر و لا تفويض، و لكن امر بين الأمرين.

و منها رواية حفص بن قرط عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله ـ من زعم ان اللّه يأمر بالسوء و الفحشاء فقد كذب على اللّه، و من زعم ان الخير و الشر بغير مشيئة اللّه فقد اخرج اللّه من سلطانه، و من زعم ان المعاصي بغير قوة اللّه فقد كذب على اللّه، و من كذب على اللّه أدخله النار».

و منها: رواية مهزم قال: قال: «أبو عبد اللّه عليه السلام أخبرني عما اختلف، فيه من خلفت من موالينا قال: فقلت: في الجبر أو التفويض، قال: فاسألني قلت: أجبر اللّه العباد على المعاصي، قال: اللّه أقهر لهم من ذلك، قال: قلت ففوض إليهم؟ قال: اللّه أقدر عليهم من ذلك، قال قلت فأي شيء هذا أصلحك اللّه قال: فقلب يده مرتين أو ثلاثاً ثم قال: لو أجبتك فيه لكفرت».

و منها: مرسلة أبي طالب القمي عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قلت: أجبر اللّه العباد على المعاصي قال: لا. قال: قلت: ففوض إليهم الأمر؟ قال: لا، قال قلت: فما ذا لطف من ربك قال: بين ذلك».

و منها رواية الوشّاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته فقلت: «اللّه فوض الأمر إلى العباد قال: اللّه أعز من ذلك، قلت: فجَبَرَهم على المعاصي قال: اللّه أعدلُ و أحكم من ذلك، قال: ثم قال (عليه السلام): قالَ اللّه يا ابن آدم انا أولى بحسناتك منك و أنت أولى بسيّئاتك منى عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك».

و منها: رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «اللّه أكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون، و اللّه أعز من ان يكون في سلطانه ما لا يريد».[1]»

بَرهنةُ المحقّقِ الخمينيّ تجاهَ "الأمر بين الأمرين"

«فصل في بيان المذهب الحقّ: وهو الأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين، وفيه طرق:

منها: أنّه بعد ما علم أنّ التفويض وهو استقلال الممكن في الإيجاد والفاعلية، والجبر وهو سلب التأثير عن الموجود (المطلق) ومزاولته تعالى للأفعال والآثار مباشرة وبلا وسط، مستحيلان، اتّضح سبيل الأمر بين الأمرين وهو كون الموجودات الإمكانية مؤثّراتٍ لكن لا بالاستقلال، وفيها الفاعلية والعلّيّةُ والتأثير (لا بنحو جزء العلة بل بنحو إظهار مَشيئةِ الله تعالى) لكن من غير

استقلال واستبداد، وليس في دار التحقّق فاعل مستقلٌّ سوى اللّه تعالى (بنحو العلية التامة)

وسائر الموجودات كما أنّها موجودات لا بالاستقلال بل روابطُ محضةٌ ووجودها عين الفقر والتعلّق ومحض الربط والفاقة تكون في الصفات والآثار والأفعال كذلك. فمع أنّها ذاتُ صفات وآثار وأفعال، لم تكن مستقلّات في شيء منها كما تقدّم برهانه[2].

فمن عرف حقيقة كون الممكن ربطاً محضاً عرَفَ أنّ فعلَه (الإنسان) فعلُ اللّه سبحانه (أيضاً فلا يُسند إلى اللهِ فقط كي يتولَّدَ الجبرُ و لا يُسندُ إلى الإنسان كي يتولَّدَ التّفويضُ) فالعالم بما أنّه ربطٌ صِرف وتعلّقٌ محضٌ، ظهورُ قدرة اللّه وإرادته وعلمه وفعله، وهذا عين المنزلة بين المنزلتين والأمر بين الأمرين.»[3]

إذن فالبَرهَنةُ المذكورةُ قد ابتَنَت على ألا نُفكّكَ ما بين المخلوق و الخالق إطلاقاً ـ حتى في الأفعال ـ بل العالمُ بأسرِه مَظهَرُ تجلّي اللهِ تعالى إذ شاكلةُ خلقةِ المخلوقاتِ ـ كالبشر ـ هي عينُ الرَّبطِ بالله بلا انفكاكٍ حتّى أفعالِها فإنّها ستُؤثِّر في تحقّقِ الفعل بنحو الرَّبط الحرفيّ ـ لا جزءِ العلة ـ بحيث ستَتجلّى المشيئةُ الإلهيّة في أعمالِهم و سلوكيّاتِهم تماماً، فلو قَطعَ سبحانَه نظرَه ـ للحَظةٍ ـ عن العالَم لاضمَحلَّ الرَّبطُ ـ العالم ـ من جَذرِه تماماً.

فأفعالُ المخلوق سواءٌ الزَّينُ أو الشَّين تَنعَطِفُ على نوعيّةِ إرادةِ الله و قدرتِه فحسب، فلو شاءَ أمراً لَتحقَّقَ فعلُ الإنسانِ آنَذاك في الخارج، لا قبلَ مشيئةِ الله، إذ قد أكّدنا مسبقاً بأنّ حقيقةَ العالم بكافّةِ حركاتِه و أفعالِه و حوادثه ـ سواءٌ الجماداتُ أو البشر ـ هي عينُ الرَّبط باللّه تعالى فليست العليّة التّامة بيدِهم أبداً، فلو فكَّكنا مسألةَ أفعالِ الإنسان عن فعلِ الله تعالى لَتَزَحلَقنا ضمنَ شبهة التّفويض ـ و كذا الجبر من جهة أخرى ـ بينَما علينا أن نُوحِّدَ الأفعالَ معاً كما وَحّدنا أصلَ الوجودِ و الإرادةَ الإنسانيةَ مع الله تعالى، و إنّما الفارقُ هو التّجلي ليس أكثر.

ثم يَستَشهِدُ المحقّقُ الخمينيُّ على مُعتقَدِه بآياتٍ عديدةٍ قائلاً:

«ولعلّه إليه أشار في قوله ـ وهو الحقّ ـ: «وَ مٰا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لٰكِنَّ اَللّٰهَ رَمىٰ»[4] حيث أثبت الرمي من حيث نفاه فقال: «رميت وما رميت»، فإنّ الرمي كونه منه لم يكن بقوّته واستقلاله بل بقوّة اللّه وحوله، وقوله: «وَ مٰا تَشٰاؤُنَ إِلاّٰ أَنْ يَشٰاءَ اَللّٰهُ»[5] فأثبت المشيّة للّه من حيث كونها لهم (أيضاً لأنه تعالى قد نَسب الرّميَ إلى البشر و لكنّ الرّميَ في الحقيقةِ قد تَحقَّق بمشيئةٍ واحدة و هو عينُ الرّبطيّةِ) لا بأن يكون المؤثِّرُ مَشيَّتين أو فعلين بالاشتراك بل بما أنّ مشيّةَ الممكن ظهورُ مشيَّتِه تعالى وعين الربط والتعلّق بها (و قد أبرَزَ البشرُ تلك المشيئةَ و القدرةَ الإلهيّةَ بفعلِه ليس أكثر إذ الإرادةُ واحدةٌ بينهما).»[6]

---

[1] خوئی ابوالقاسم. 1410. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. ص83 قم ـ ايران: انصاريان.

[2] ـ تقدّم في الصفحة ١٦.

[3] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. Vol. 2. ص20 تهران ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.

بل هو عين الجبرِ إذ الحرف الرابطُ لا يَملكُ التأثيرَ لولا الطرفين فقوامُه تماماً بهما، و لهذا يُعدّ هذا التّفكيرُ من مذهبِ العرفانِ الخاطئِ بالكامل بحيث سيئولُ إلى وحدةِ الوجودِ مع الموجود، و ذلک وفقاً لإشارةِ الشّهيد الصّدر إليه حيث يقول: و هذا الاحتمال ذهب إليه عرفاء الفلاسفة و متصوفوهم، و حاصله، أن هذا الفعل له فاعلان، و هما المولى و العبد، و لكن هذين الفاعلين ليسا طوليين، كما هو الحال في الاحتمال الثالث، كما أنهما ليسا عرضيين، كما هو الحال في الاحتمال الرابع، و إنما هي فاعلية واحدة، بحيث أن هذه الفاعلية الواحدة، بنظر تنسب إلى العبد، و بنظر آخر تنسب إلى المولى تعالى، بناء منهم على تصور عرفاني للعبد و للمخلوقات، لأنها معان حرفية و استهلاكية إذن فنسبتها إلى الباري تعالى، نسبة المعنى الحرفي إلى المعنى الاسمي عند الأصوليين، فكما أن المعنى الحرفي ليس له هوية استقلالية، بل هو فان و مستخدم بين يدي المعنى الاسمي، فكذلك الموجودات بالنسبة إلى خالقها، فإذا نظر إلى هذه الموجودات بما هي تعلّقات و اندكاكات، إذن ففعلها عين فعل الباري تعالى، و فعل المندك عين فعل

المندك فيه، إذن فهي فاعلية واحدة و هذه الفاعلية الواحدة، هي بالنظر الاندكاكي هي فعل المولى، و بالنظر اللاّاندكاكي هي فعل العبد، و لكن هذا الاحتمال كما عرفت مبني على ذوق صوفي في تصور عالم الوجود، لا برهان عليه فضلا عن أن الوجدان على خلافه فلا نقرّه. (بحوث في علم الأصول (عبد الساتر). Vol. 4. ص63. بيروت ـ لبنان: الدار الإسلامية.)

[4] ـ الأنفال (٨):١٧.

[5] ـ الإنسان (٧٦):٣٠؛ التكوير (٨١):٢٩.

[6] نفس المصدر.